اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اقتصاديون يحذرون من تدهور القطاع الزراعي

اهمية الاستثمار في دعم الاقتصاد الزراعي

تحقيق/ غازي المنشداوي

حذر عدد من الاقتصاديين والمعنيين بالشأن الزراعي من تدهور القطاع الزراعي الذي يعد ثاني اكبر القطاعات الاقتصادية بعد القطاع النفطي لما يمتلكه من ثروات طبيعية من تربة صالحة للزراعة ومياه وتقنيات حديثة. واكدوا في ندوة اقتصادية حول الزراعة في العراق على اهمية الاستثمار الزراعي في دعم الاقتصاد الزراعي وعلى ضرورة اعادة النظر بنظام الملكية الزراعية والعودة الى العمل بمنطق التعاونيات وجذب الاستثمار الخارجي المباشر نحو القطاع الزراعي لتحقيق النمو الاقتصادي سواء كان هذا الاستثمار محلياً أم خارجياً وتحديث تقنيات الانتاج الزراعي التي كان العراق بعيداً عنها فضلاً عن المشاركة في التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية.

(المدى) حاولت تسليط الضوء حول واقع ومستقبل القطاع الزراعي ومعرفة السبل الكفيلة للنهوض به من جديد بعد التحذيرات التي اطلقت من احتمال نمو فجوة غذائية كبيرة في العراق.

يقول الاستاذ نوري محمود (تدريسي) في كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية ان الزراعة في العراق واجهت نوعين من التحديات احدهما تحديات خارجية تتمثل في التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة التي شهدها العالم ولا سيما في مجال تقنيات الانتاج الزراعي والتي كان العراق بعيداً عنها فضلاً عن التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية والشركات متعددة الجنسية ودورها في ادارة وتنظيم عمليات الانتاج وتسويقه حيث تستحوذ الشركات العشرة الاولى في العالم في مجال البذور والكيمياويات الزراعية على ٨٥٪ من السوق العالمية، والآخر فهي التحديات الداخلية المرتبطة بالظروف التي مر بها العراق وادت الى تزايد المحددات والعقبات امام تنمية وتحديث القطاع الزراعي حيث ما زال الكثير من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً كما ان المستثمر منها ما زال دون مستوى الاستغلال الامثل بحيث ان نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الاستراتيجية متدنية بدرجة كبيرة وظل القطاع الزراعي يعاني قصوراً في توفير العديد من المتطلبات الضرورية للانتاج والمتعلقة بالتقنيات الزراعية وتكنولوجيا الانتاج فضلاً عن التخصيصات الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والملاكات البشرية المؤهلة وعدم كفاية الهياكل الاساسية والمؤسسات اللازمة لتطوير وتحديث القطاع الزراعي وتخلف نمط ادارة وملكية الارض الزراعية.

اما الدكتور احمد الراوي مدير مركز دراسات وبحوث الوطن العربي فيقول: ان الزراعة العراقية يتوقع لها ان تواجه تحديات كبيرة نظراً للظروف غير الطبيعية التي يعيشها البلد مضيفاً انه يمكن حصر هذه التحديات التي تواجه مستقبل الزراعة بخمس مجاميع هي: توفير المياه، ومستوى التكنولوجيا، وتدهور البنى التحتية، وتحرير التجارة، وزيادة الطلب على الغذاء.

في حين يقول الدكتور سامي جميل (خبير زراعي في وزارة الزراعة) ان القطاع الزراعي جزء لا يتجزأ من القطاعات الاخرى يؤثر فيها ويتأثر بها مشيراً الى معاناة هذا القطاع من انعكاسات الظروف الخارجية والداخلية عبر السنين وبرغم ذلك الا أن هناك تطوراً في الانتاج الزراعي وفي مستوى دخل الفلاح فقد وفرت وزارة الزراعة وما زالت الكثير من المستلزمات الزراعية التي اسهمت في حصول تحسين نوعي من الانتاج الزراعي ولا سيما بالنسبة للمحاصيل الخضرية والفواكه فضلاً عن انشاء الكثير من المشاريع الانمائية وبرامج انتاج الدواجن والاعلاف.

اما المهندس الزراعي كريم مجيد حمودي فقد قال في مداخلة له ان للسياسة التموينية للدولة دخلاً في دعم المشاريع الزراعية سواء كان داعماً مباشراً ام غير مباشر اذا لم يتلق القطاع الزراعي الدعم الكافي وذلك بسبب قلة التخصيصات المالية ما ادى الى تردي هذا القطاع ما يتطلب تعزيز هذه التخصيصات في موازنة الدولة للنهوض بهذا القطاع. اما الدكتور سمير محمود استاذ الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد فيقول: ان هناك الكثير من العوامل التي ادت الى تخلف القطاع الزراعي لنظام الملكية الزراعية ما يتطلب اعادة النظر في هذا النظام والعودة الى العمل بنمط التعاونيات.

فيما يقول الخبير في الاقتصاد الزراعي المهندس جاسم الهاشمي ان الاستثمار الزراعي له اهمية بالغة في دعم الاقتصاد الزراعي وانشاء أي مشروع زراعي يتطلب دراسة جدواه الاقتصادية والاجتماعية مضيفاً ان المشروع الزراعي ينشأ عندما تكون هناك حاجة اقتصادية محددة على مستوى المزرعة الصغيرة او الكبيرة وتستخدم معايير كمية لكل الفرص المتاحة ليتم من خلالها استثمار الامكانيات وتتسم المشاريع الزراعية بمرونة في التنفيذ وتعقيد في الاحتساب وعموماً فان ملاحظة المقارنات المادية في المردود ومقارنته بالعوائد الاقتصادية محسوبة بالقيمة المقارنة عند التبادل مشيراً الى ان المنتج حينما يكون اقتصادياً فانه يتطلب توفر شروط الميزة الاقتصادية أي الميزة السببية في التكاليف وقيمة المنتوج فضلاً عن خصوصية النوع المنتج سواء كان غذائياً أم صناعياً يمكن تحويله الى منتجات صناعية اخرى وهذه ايضاً تخضع للمقارنة في (التكاليف الاقتصادية) للمنتوج.

اما الاستاذ احمد سعيد النعيمي التدريسي في كلية الزراعة/ جامعة بغداد فيقول: ان هناك تأثيرات ايجابية للمشروع الزراعي حيث ان كل مشروع يوجد له تأثير مرادف لانتاج السلعة الزراعية فمثلاً مشروع انتاج البيض واللحم والدواجن يساعد على استغلال المخلفات غير الصالحة للاستهلاك البشري مادة علفية للدواجن والحقول الخاصة بتربية الابقار والاغنام توفر مادة عضوية في تخصيب التربة وان المشاريع الزراعية توفر فرص عمل لصاحب المزرعة والقوى العاملة في المنطقة كما تساعد على تشغيل فئة اجتماعية كبيرة في السوق تشترك في العمليات الزراعية والتعبئة والتسويق وبذلك تشغل مجموعة كبيرة من ابناء المجتمع وتحقق لهم دخلاً مجزياً في العمليات الزراعية المتاحة فضلاً عن أنّ إتاحة السلعة الزراعية غذائية أم صناعية يوجد استقراراً لحياة المجتمع والحضري من خلال توفير متطلبات المستهلك مؤكداً ان هناك تأثيرات سلبية للمشاريع الزراعية ففي حالة انتاج سلعة زراعية غير مرغوبة للمستهلك المحلي او الخارجي فأنها تؤدي الى خسارة للموارد المستخدمة في الانتاج وبعثرة الجهد والاموال المعروفة من خلال انخفاض الموارد وارتفاع تكاليف الانتاج.

فلاح في اثناء تهيئة حصاده

في الهم الاقتصادي

اولويات التصنيع النفطي

حسام الساموك

المعروف ان العراق بدأ تصدير نفطه منذ عام ١٩٣٤ وفقاً للسياقات التجارية في سوق النفط الدولية حين سجلت مؤشرات التسويق ١٦,٥٠٠ الف برميل نفط يومياً من الحقول العراقية.

وفي الوقت الذي سارعت كل الدول المنتجة للنفط لارساء صناعة تكرير نفوطها ومد خطوط انتاجية لتصنيع شتى المشتقات النفطية لغرض تلبية حاجاتها المحلية وتصدير الفائض منها نظراً لما تشكله اسعار المشتقات بعد تكريرها من فوائد مضافة للبلدان المنتجة، يفيدنا الدكتور محمد علي زيني في كتابه (تاريخ الاقتصاد العراقي) ان الشركات الاجنبية التي تعاقدت على استخراج النفط العراقي تعمدت –كما يبدو- حرمان العراق من هذه الميزة بالغة الفائدة حين لم تنشئ بموجب المادة ١٥ من اتفاقية عام ١٩٢٥ سوى مصفاة صغيرة هي مصفاة (الوند) لمواجهة حاجات منشآتها وربما بعض متطلبات الحاجة المحلية في حينه.

وعلى سبيل المثال اشترطت المادة (٥) من قانون الهيدروكربونات لسنة ١٩٤٣ في فنزويلا- والحديث هنا مازال للدكتور زيني- على الشركات العاملة هناك تكرير ما لا يقل عن ١٠ بالمئة محلياً من النفط الخام المستخرج من الحقول الفنزويلية ثم زيد الحد الادنى الى ١٥ بالمئة في سنة ١٩٥٠ ثم الى ٣٢ بالمئة سنة ١٩٦٤.

وحين نشير الى هذه المسألة التي تبدو هامشية لاول وهلة، سرعان ما نقف على اهداف اكثر من مبيتة لما تستخلصه من عوائد خيالية، يحرم الاقتصاد العراقي منها عنوة، بما تراكم عبر عقود من السنين ليصل الى مرحلة اقدام عراق يمتلك ثاني احتياطيات العالم من النفط على استيراد مشتقات نفطية من تركيا التي يصدر لها نفطه الخام ويستورده لقاء اضعاف ما يبيع به منتجاته النفطية.

ولكي نقف على حقائق دامغة عن تفاصيل ما تكبده العراق لاحقاً من هذه التوجهات (المبيتة) فضلاً عما كان سيحققه من فوائد جمة لو كان يصدر منتجات صناعته النفطية التي حرم منها، نسلط الضوء على المعادلة السعرية الآنية.

في الوقت الذي صعدت اسعار برميل النفط الخام في السوق العالمية الى ٧٩ دولاراً خلال الاشهر الثلاثة الماضية ثم بدء مرحلة تدهور –لا تخلو من ريبة- ليصل الى ما دون الستين دولاراً، تفوق اسعار البتروكيمياويات اسعار النفط الخام بقدر يزيد عن سبعة اضعاف بالنسبة للكيمياويات الوسيطة و٣٠ الى ٥٠٠ ضعف بالنسبة للكيمياويات النهائية

وليحسب أي منا كم من عشرات –ان لم نقل مئات- المليارات المهدورة اذا ما كان العراق قد نهض بصناعة نفطية يتوفر فيها كل البتروكيمياويات الاساسية منها او الوسيطة او النهائية فيما سنتواصل في عمود قابل استقراء حقائق يجدر ان توظف لتجعل من عراقنا واحة ثراء وعطاء ونعماء.

في حديث لرئيس مجلس محافظة البصرة

مشاريع المنح فاشلة وغير دقيقة

البصرة/ عبد الحسين الغراوي

ذكر السيد محمد سعدون العبادي- رئيس مجلس محافظة البصرة- أنّ هناك جهداً استثنائياً يبذل لتثبيت الاستقرار والامن في البصرة وابعادها عن المخاطر التي تهددها، واضاف في المؤتمر الصحفي الذي عقده امس الاول الاثنين في مقره بمجلس المحافظة قائلاً: نستمد ثوابتنا هذه من خلال الخطة التي وضعها المجلس حيث قمنا بعقد مؤتمر لشيوخ العشائر الغاية منه النهوض بمسؤولياتهم في مواجهة الاعمال الاجرامية التي يرتكبها اشخاص ينتسبون لعشائرهم وكذلك الاقتتال فيما بينهم مما يؤدي الى قطع الطريق بين البصرة وميسان وقال: سوف نحاسب من لا يلتزم بميثاق الشرف الذي وقعوا عليه واشار العبادي الى ان مؤتمرين اخرين سيتم عقدهما احداهما للاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والاخر للنساء الغاية منهما رسم رؤية واضحة تركز على الوضع الامني وتعزيز الوحدة الوطنية لتوحيد كل الجهود من اجل دحر الارهاب ومرتكبي الجرائم وبين السيد محمد سعدون العبادي -ان البصرة ستشهد حركة اعمار كبيرة لان هناك شركات تدير الاستثمار فيها لدعم الاقتصاد والمباشرة بانجاز المشاريع التي تخدم المواطنين مثل تبليط الطرق والكهرباء والبناء والخدمات البلدية ومن الشركات التي رغبت بالاستثمار في البصرة شركات سعودية وكويتية واماراتية وايرانية الى جانب الشركات الاجنبية -وافاد- ان وزير المالية وعد بمضاعفة ميزانية البصرة خلال عام ٢٠٠٧ خلال زيارته الاخيرة الى البصرة ضمن وفد حكومي ترأسه السيد برهم نائب رئيس الوزراء والناطق الاعلامي باسم الحكومة العراقية وكشف العبادي في مؤتمره الصحفي الذي حضرته (المدى) ان مشاريع المنح فاشلة وغير دقيقة وان الاموال التي تم تخصيصها من الدول المانحة تم اهدارها مثل منحة اليابان البالغة مليار دولار لانجاز مشروع ماء البصرة الكبير حيث ان اغلب المبلغ صرف على الدورات التدريبية ولم يتبق منه غير ٢٠٠ مليون وهذا المبلغ لا يغطي حجم انجاز هذا المشروع العملاق.

تجارة كماليات السيارات تنتشر رغم الظروف الامنية

بغداد/ حسين ثغب

تعتبر تجارة كماليات السيارات من الانشطة التي دخلت حديثاً الى الميدان التجاري المحلي واصبح اصبح لها رواج واسع وازدهرت بشكل سريع بعد ان اصبح الطلب عليها لا يقف عند حد معين وفي جميع محافظات القطر دون استثناء.

وحدثنا حسن حميد صاحب محل لبيع كماليات السيارات في سوق السنك بقوله ان اغلب المواد الداخلة الى القطر نقوم باستيرادها من دول الجوار عقب انفتاح اسواق العراق عليها وتعد المصدر الرئيس لهذا النوع من السلع واصبح السوق يستقطب كميات كبيرة من هذه البضاعة تناسب حجم الطلب حيث ان هذه السوق يقصدها تجار من بغداد وعموم المحافظات نقوم بتزويدهم بها لغرض تجهيز محالهم بمختلف انواع الكماليات ولذلك لجأ تجار هذه السوق لاستيراد كميات كبيرة منها واخضاعها لعمليات المنافسة التي قادت الى انخفاض اسعارها الى نسب تلائم جميع الاطراف وأشار الى ان تجارتنا مربحة بسبب زيادة عدد السيارات المستوردة وزيادة الطلب على هذه المواد بشكل متواصل.

وتابع الحديث (مصطفى عبد الرحمن) صاحب محل لبيع كماليات السيارات في سوق السنك تلبية لرغبات واذواق الزبائن نقوم ببيع جميع انواع الاغطية والعطور والملمعات بانواعها والفرش والميداليات بانواعها والاضوية والاشارات الكهربائية المختلفة التي نقوم باستيرادها من الصين وماليزيا ودولة الامارات العربية المتحدة وتركيا وايران والهند حيث تصل هذا السوق كافة انواع الكماليات ويعد سوق السنك التجاري المركز الرئيس في العراق وساعد على رواج مبيعات هذه المواد على ان شروع الكثير من اصحاب المحال الى تغيير مبيعاتهم وتحويلها الى كماليات السيارات التي اصبح الطلب عليها كبيراً.

ويقول اسعد مشعان صاحب محل لبيع كماليات السيارات في مدينة الكاظمية اقوم بتجهيز محلي من سوق السنك التجاري بكماليات السيارات بعد ان كنت اعرض قطع غيار السيارات وشجعني على هذه الخطوة اقبال الزبائن على هذا النوع من البضائع وكذلك وجود محلي في منطقة صناعية يجعل اغلب من يتجول في هذه السوق اصحاب السيارات الذين يشرعون بتزين سياراتهم بما عليهم رغباتهم فضلاً عن الاقبال الكبير على العطور والملمعات واوضح ان سبب الاقبال على كماليات السيارات رخص ثمنها وما تضيفه من لمسة جمالية عليها سواء كانت قديمة او حديثة وبخاصة بعد امتلاك اعداد كبيرة من الشباب انواعاً حديثة من السيارات.

وشاطرهم الحديث محمد منصور (بائع كماليات السيارات في حي العامل) حيث قال: منذ بدأت تجارة كماليات السيارات دخلت ميدانها بعد ان كنت بائع مواد احتياطية ولكني وجدت تجارة الكماليات هي الافضل والاكثر ربحاً وحققت لي مردوداً جيداً حيث اصبحت اوزع البضاعة على بعض المحال في المنطقة واصبح لدي زبائن اتعامل معهم بشكل مستمر وفق نظام الآجل الذي يتم من خلاله تصريف كميات كبيرة من الكماليات والعطور والملمعات التي تصل الى السوق واصبحت ابيع بالجملة والمفرد واحرص على عرض كل ما هو جديد في عالم الكماليات.

محافظة الديوانية توقع معاهدة اقتصادية مع محافظة خوزستان الإيرانية

الديوانية / باسم الشرقي

ابرمت محافظة الديوانية ومحافظة خوزستان الإيرانية معاهدة اقتصادية وتجارية وخدميه ووقع المعاهدة السيد خليل جليل حمزة محافظ الديوانية، والسيد أمير حياة محافظ خوزستان، وتمت هذه الاتفاقية خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد من محافظة الديوانية ضم مجموعة من المسؤولين وعدد من مدراء دوائر الكهرباء والصحة وبلديتي الديوانية والشافعية والمدير التجاري في معمل النسيج. وقال محافظ الديوانية: قمنا بجولة ميدانية في مدينة خوزستان للاطلاع على عمل البلديات كما زرنا عدداً من المنشآت الصناعية والتجارية، وأضاف: بعد هذه الجولات شكلنا لجاناً بين أعضاء وفد المحافظتين وخرجنا باتفاقية مشتركة تضمنت (٢٥) بنداً تخدم مختلف القطاعات الزراعية والخدمية والصحية والتجارية والتربية والرياضة والمجاري والبلديات. وأشار إلى عقد لقاءات جانبية مع عدد من المقاولين العراقيين المقيمين في إيران فضلاً عن الشركات الإيرانية لاستثمار أموالهم في تطوير محافظة الديوانية، وأوضح السيد المحافظ إن من بين المشاريع التي تم مناقشتها والاتفاق عليها، إنشاء محطة كهرباء عن طريق الاستثمار اوعلى مبدأ القرض الإيراني للعراق والذي يقدر(بمليار دولار) كذلك إنشاء معمل طابوق حديث ومعمل لإنتاج المواد الصحية والبلاستك ومعمل للاستفادة من مخلفات الشلب ومعمل لتحوير النفايات وإنشاء مدينة رياضية ومدينة العاب وتطوير معمل الألبان ومعمل النسيج وإنشاء معمل سيراميك ومعمل لإنتاج المشروبات الغازية ومصفى للنفط. من الجدير بالذكر إن محافظة خوزستان من أهم محافظات جمهورية إيران الإسلامية لما تمتلكه من ثروات ومنشآت صناعية كبيرة وسدود ومواد نفطية.